

الجمعية التعاونية متعددة الاغراض بالمدينة المنورة

منطقه المدينة المنورة

مسجله بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية برقم ٨

القوائم المالية عن السنة المالية

المنتهية في ٢٩/١٢/١٤٣٨هـ

وتقرير مراجع الحسابات المستقل

الفهرس

المحتويات	رقم الصفحة
١- تقرير مراجع الحسابات المستقل.....	٢٠/٣-٢٠/١
٢- قائمة المركز المالي في ١٤٣٨/١٢/٢٩ هـ.....	٢٠/٤
٣- قائمة الدخل عن السنة المالية من ١٤٣٨/١/١ هـ حتى ١٤٣٨/١٢/٢٩ هـ.....	٢٠/٥
٤- قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ١٤٣٨/١٢/٢٩ هـ.....	٢٠/٦
٥- قائمة التغير في حقوق المساهمين للسنة المالية المنتهية في ١٤٣٨/١٢/٢٩ هـ.....	٢٠/٧
٦- إيضاحات حول القوائم المالية في ١٤٣٨/١٢/٢٩ هـ.....	٢٠/٢٠-٢٠/٨



تقرير مراجع الحسابات المستقل

السادة / أعضاء الجمعية
الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بالمدينة المنورة
(جمعية تعاونية)
المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

المحترمين

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة للجمعية ("التعاونية متعددة الأغراض بالمدينة المنورة") والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٢٩ ذي الحجة ١٤٣٨ هـ وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٢١) المعتبرة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

وفي رأينا، وباستثناء التأثيرات المحتملة للأمر الموضح في قسم أساس الرأي المتحفظ في تقريرنا، أن القوائم المالية ككل:

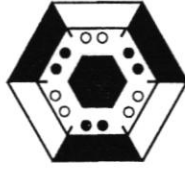
- ١- تظهر بعدل من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للجمعية التعاونية متعددة الأغراض بالمدينة المنورة كما في ٢٩ ذي الحجة ١٤٣٨ هـ ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الملائمة لظروف الجمعية.
- ٢- تتفق مع متطلبات نظام الجمعيات التعاونية والنظام الأساسي للجمعية فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية.

أساس الرأي المتحفظ

• الأرض المقام عليها مبني الجمعية لم يصدر لها صك باسم الجمعية ويوجد نزاع عليها وهي الآن قضية منظورة أمام الدائرة الثالثة .

لفت انتباه

١. نود أن تلفت الإنتباه إلى ما هو وارد بالإيضاح رقم (١٩) المرفق مع القوائم المالية الذي يشير إلى وجود دعاوى قضائية مرفوعة من الجمعية لم يتم إصدار حكم بها حتى الآن.



لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الجمعية وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما وفيها أيضاً بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا في المراجعة.

مسئولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

١. تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ووفقاً لنظام الجمعيات التعاونية والنظام الأساسي للجمعية وكذلك عن نظام الرقابة الداخلية الذي تعتبره الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما أن الإدارة قدمت لنا كافة المعلومات والإيضاحات التي طلبناها للقيام بمراجعة هذه القوائم المالية.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار واقعي بخلاف ذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الجمعية.

مسئوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل متوقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم.

كجزء من عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مستجيبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن احتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز للرقابة الداخلية.